تمهيد[1]

الله تعالى أول ما خلق الإنسان أعطاه فطرة يعرف بها الأشياء، ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ١٣]، ووهب له عقلًا يُفَرِّع فيه على هذه الأسماء، ويُوَلِّد به عليها اشتقاقات ومصطلحات، ويميز فيه الحسن من القبيح، والنافع من الضار، ثم بعد ذلك أنزل عليه التكاليف التي تلائمه، وأمره ونهاه بما يكون مصلحة له.

ومع مرور الوقت على الإنسان بدأت تتولد عنده الشبه، وتتخطفه العوارض والصوارف، حتى أشرك بالله تعالى، فعند ذلك بعث الله النبيين مبشرين ومنذرين؛ ليصححوا الطريق، لا ليأتوا بطريق جديد؛ إذ إن الحق قديم، وهو الأصل الذي ينبغي الرجوع إليه.

وبما أن الأنبياء عليهم السلام جاءوا ليبينوا الطريق القويم، وليرشدوا إلى الصراط المستقيم، فإنهم لم يقرروا إلا ما كان مشكلًا عند قومهم، بمقدمات شهدت بصحتها ما تبقى عندهم من الفِطَرِ السليمة والعقول المستقيمة: «**ما من نبي من الأنبياء إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر**»[2].

وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وكونه بلسانهم ذلك لأن اللسان هو وسيلة الاتصال بين البشر، فيأخذ اللاحق من السابق،

---

(١) النبي ﷺ في رسائله وكتاباته يبدأ بالبسملة من غير تحميد، وفي خطبه وأقواله يبدأ بالحمد من غير بسملة، وهذا البحث عنوانه: (مقدمات في علم الاتباع).

وأول من استخدم التحميدات في فصول الكتب هو عبدالحميد الكاتب، كما يقول الدكتور شوقي ضيف رحمه الله، ويقول بأنه أجمع كثيرون على ذلك، كما في تاريخ الأدب العربي: (الجزء الثاني: العصر الإسلامي/ ٤٧٤).

وفي رسالة الليث بن سعد إلى مالك ورد مالك عليه، ليس فيهما تحميد، بل فيهما البسملة فحسب، كما هي مثبتة في آخر تاريخ ابن معين: (٤/ ٤٨٧، ٤٩٨).

ولعل هذا أمر قد تعارف عليه أهل عصرهم، ومَن قبل عصرهم.

(٢) رواه البخاري (٦/ ٢٦٥٤) ومسلم (١/ ١٣٤).

ويتعلم بعضهم من بعض العادات وشرائع الحياة، فإذا كان بلسان قومه استطاع أن يخاطبهم بما تبقى عندهم من مقدمات فطرية وعقلية صحيحة، وبذلك تقوم الحجة.

وقد أنزل الله تعالى القرآن ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وكان النبي ﷺ أفصح العرب.

والرسول ﷺ قد بين أبلغ البيان، وهدى إلى سواء السبيل، وسكت عما تقرر بالضرورة في فطرهم وعقولهم؛ وذلك لأنه جاء مصححًا للمسار، وليس مبتدعًا، ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩]، وقال ﷺ: «**دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم**»[(١)]، وقال ﷺ: «**إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق**»[(٢)].

وحكمة من الله بالغة أن يكون القرآن الكريم خاتم الكتب السماوية باللسان العربي، ولعل ذلك لأسرار في العربية لا توجد في غيرها، واللغة تؤثر في الطباع والعقول، وقد جعل الله الإسلام دينًا عالميًّا لجميع البشر، ولعل هذا لا يتأتّى إلا إذا كانت لغة الإسلام لغة عالمية[(٣)].

ولا يضر القرآن الكريم أن يكون فيه بعض الكلمات الأعجمية؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، ولم يقل: بلفظ عربي محض.

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٦٥٨) ومسلم (٢/ ٩٧٥).

(٢) رواه أحمد في (المسند) (١٤/ ٥١٢) وصححه محققوه.

(٣) يقول الدكتور رمضان عبدالتواب في فصول في فقه العربية: (ص٤٢): «جميع سكان بلاد العرب الذين لم يختلطوا بغيرهم من الأجناس البشرية لهم مميزات الجنس السامي الخِلقية والخُلقية، ولغتهم على ما يرى المحققون من علماء الساميات، من أمثال: بروكلمان، ورايت، ونولدكه، أقرب اللغات إلى السامية الأم».
وانظر في خصائص اللغة العربية وفضلها وما تميزت به عن اللغات الأخرى كتاب: في التراث والشعر واللغة للدكتور شوقي ضيف رحمه الله: (ص١٢، ٧٨).

وهذا يعني أن المقصود بكونه لسانًا عربيًّا أنه بأسلوب عربي، وأما أن يكون فيه بعض الكلمات الأعجمية فهذا لأن الأسلوب العربي قد استخدمها، وعرفها أهل العربية قبل نزول القرآن، وتكلموا بها؛ ولذلك نزل بها القرآن.

وإذا كان ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها -كما يقول المازني وأبو علي الفارسي[1]- فمن باب أولى أن يكون ما نطقت به من كلامها، خاصة إذا كانت العرب تحرِّف في بعض الكلمات الأعجمية حتى يتوافق مع لسانها.

واللغة العربية لغة واسعة، وفيها الأضداد، والاشتقاق، والتعميم، والإطلاق، ونحو ذلك.

وليست الألفاظ العربية مسائل رياضية: (لفظ + لفظ= معنى).

ولذلك كان «الاعتناء بالمعاني المبثوثة هو المقصود الأعظم؛ بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود، ولا أيضًا كل معنى؛ فإن المعنى الإفرادي قد لا يُعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهومًا دونه»[2].

«بل نقول: كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ، وإلا صار ضحكة وهزءة، ألا ترى إلى قولهم: فلان أسد، أو حمار، أو عظيم الرماد، أو جبان الكلب، وفلانة بعيدة مهوى القرط، وما لا ينحصر من الأمثلة، لو اعتبر اللفظ بمجرده لم يكن له معنى معقول، فما ظنك بكلام الله وكلام رسوله ﷺ؟»[3].

ولا تكاد تجد أحدًا ممن يجيد اللغة العربية ببلاغتها وأدبها ويعرف مقاصدها ومدلولاتها إلا وتجده يتأثر باتساعها، فيتسع صدره للمخالفين.

---

(١) الخصائص لابن جني: (١/ ٣٥٧)، وانظر كلام الدكتور شوقي ضيف رحمه الله في تاريخ الأدب العربي: (الجزء الرابع: العصر العباسي الثاني/ ١٨٣).

(٢) الموافقات: (٢/ ١٣٩).

(٣) الموافقات: (٣/ ٤١٩-٤٢٠).

وانظر هذا في علماء الشريعة الذين تبحروا في العلوم العربية، ترى كيف يحترمون خصومهم، ويحترمون أنفسهم قبل ذلك؟

والجهل باللغة العربية جهل بالشريعة الإسلامية؛ إذ إن الشريعة لم تأت إلينا إلا باللسان العربي، فمن لم يعرف مدلولات الخطاب كيف يتبين له وجه الصواب؟!

ومدلول الخطاب إنما يتضح بالقرائن التي احتفت به، والسياق الذي يوضح المراد، والمخاطِب، والمخاطَب، والحال، والزمان، والمكان، والأشباه والنظائر، وغيرها مما يُعِين على فهم الخطاب.

وأما الألفاظ وحدها فإنها لا تكفي لبيان المراد؛ ولذلك فحين أراد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يقوم في الموسم ليتكلم أشار عليه عبدالرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يتريث حتى يقدم المدينة، فيخلص بالمهاجرين والأنصار، فيُنزلوا مقالته على وجهها.

والعرب الذين أراد عمر أن يخاطبهم هم من أهل الفصاحة والبيان، ولكنهم لم يعرفوا من الشريعة ما يعرفه المهاجرون والأنصار، ولم يتربوا بأخلاق الشريعة التي تربى بها هؤلاء.

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كنت أقرئ عبدالرحمن بن عوف، فلما كان آخر حجة حجها عمر، فقال عبدالرحمن بمنى: لو شهدتَ أمير المؤمنين أتاه رجل، قال: إن فلانا يقول: لو مات أمير المؤمنين لبايعنا فلانًا، فقال عمر: لأقومن العشية فأحذر هؤلاء الرهط الذين يريدون أن يغصبوهم، قلت: لا تفعل؛ فإن الموسم يجمع رعاع الناس، يغلبون على مجلسك، فأخاف أن لا ينزلوها على وجهها، فيطير بها كل مطير، فأمهل حتى تقدم المدينة، دار الهجرة، ودار السنة، فتخلص بأصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار، فيحفظوا مقالتك، وينزلوها على وجهها»[1].

ومن هذا الوجه كان الاستقراء أعظم عون لفهم النصوص الشرعية، وقد أحال عليه الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرًا.

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٦٧٠).

وعلى هذا الوجه كان قول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنه سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»[1].

وذلك أن أصحاب السنن عرفوا من كثرة تشبعهم بالسنن من أحوال الرسول ﷺ، وأحوال أصحابه الذين عاشوا في حياته ما يجعلهم يفقهون مقاصده، ويعرفون مراده في كلامه.

وهذا معلوم لمن اهتم بتراث أحد من الناس، فإنه لكثرة ما يقرأ ويسمع عنه تكون عنده ملكة لفهم مراده، تجعله يطلع من نصوصه على معان لا يطلع عليها غيره؛ لأنه يقرأ مع نصوصه تاريخه وسيرته التي في عقله، وأما غيره فإنه يقرأ نصوصه فقط.

وإذا تشبع شخص بنصوص أحد من الناس فربما إذا قرأ قطعة من كتاب أو شاهد نقلًا غير معزو لأحد عرف أن هذا النقل لصاحبه الذي اهتم به، من ألفاظه ومعانيه التي يطرحها.

ومن هذا يعلم المحدّثون بعض الأحاديث الموضوعة والضعيفة من خلال سياقها، وأنها لا تشبه كلام النبوة، وهذا هو الذي يسميه المحدّثون الإلهام.

والإلهام ليس وحيًا، وإنما هو محبة لهذا الفن مزجت بطول النظر في دراسته، بحيث امتزج هذا الفن بلحمه ودمه، فأصبحت عنده ملكة، يستطيع بها أن يقيس الأشباه والنظائر، فيلحق النظير بنظيره، فالحديث الصحيح مع الصحاح، والضعيف مع الضعاف.

وأفضل استقراء للشريعة الإسلامية هو بمعرفة سيرة النبي ﷺ؛ إذ هي على صراط مستقيم، لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا، وبها تعرف الثوابت والمتغيرات، والكليات والجزئيات، وتعلم القطعيات والظنيات، وتستطيع أن تبني عليها الأحكام.

والشريعة الإسلامية لا تؤخذ بالتجزئة، وإنما تؤخذ على أنها كيان واحد، وسيرة النبي ﷺ مطردة في كلياتها، وأما النصوص النبوية فهي بمنزلة الفروع التي تنطلق من الكليات الشرعية،

(١) رواه الدارمي (١/ ٤٧).

فمن عرف الكليات عرف مواضع فروعها، ومن لم يعرف الكليات لم يعرف مواضع فروعها؛ فيضع النص النبوي في غير موضعه، ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

ولقد أحسن ابن القيم رحمه الله أيما إحسان حينما وضع كتابه: «زاد المعاد» على طريقة الاستقراء للهدي النبوي.

وأما من أراد أن يبني أحكامه على جزئيات معينة، ثم في موضع آخر على جزئيات أخرى، وهكذا، فهذا من أهل الأهواء، وما شاء من زنديق إلا وجد له طريقًا في هذا المسلك يُشَرِّع به حكمًا له.

«ألا ترى أن الاتحادية أبعد المبتدعة من السنة، وأشنعهم بدعة، وأفحشهم مقالًا، وهم مع ذلك يحتجون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، وبقول النبي: «**إن أصدق كلمة قالها لبيد الشاعر:**

ألا كل شيء ما خلا الله باطل»[(١)]

متفق على صحته، ونحو ذلك كثير»[(٢)].

والكليات الشرعية التي نتحدث عنها ليس المقصود بها القطعيات في الدين؛ فإن هذه لا يجهلها أحد، وهي من الوضوح بمكان.

وإن شئت أن تقول: الكليات الشرعية إما أن تكون قطعية في ثبوتها ودلالتها، فهذه لا يخالفها إلا كافر.

وإما أن تكون الكليات بناء على ظن المجتهد، بمعنى أن كل مجتهد قد بنى فروعه على كليات شرعية، فإذا جاءه نقل أو عقل شرعي أحاله على كلياته، فإن قبلته وإلا رده.

---

(١) رواه البخاري (٣/ ١٣٩٥) ومسلم (٤/ ١٧٦٨).

(٢) إيثار الحق على الخلق: (ص٣٢١).

وإذا كان اللفظ محتمِلًا فإن المجتهد سيحاكمه إلى كلياته، ويأخذ من التأويلات ما يوافق كلياته، وهذا ليس بهوى، وإنما هو عين الحكمة والصواب، وهو من باب تقديم اليقين على الظن، ومن بنى قاعدة من مجموعة فروع كيف يهدمها من أجل فرع واحد لا يدري ما وجهه؟

قال ابن تيمية رحمه الله: «لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية، تُرَدّ إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم»[1].

والإمام مالك كان يرد الحديث إذا كان يخالف الكليات التي بنى عليها الأحكام، وهذا ليس عند مالك وحده، بل غيره يعمل بهذا، ولكن مالكًا هو الذي اشتهر عنه ذلك، حتى قال ابن تيمية: «وقد كان مالك يترك رواية أحاديث كثيرة؛ لكونه لا يأخذ بها، ولم يتركها غيره، فله في ذلك مذهب»[2].

وكلٌّ يبني قواعده الكلية على وفق ما يناسبها من عقله وطبعه.

والاختلاف في الطبائع كالاختلاف في العقول، فكما أن العقول تتفاوت فكذلك الطبائع تتفاوت، وكما أن الله تعالى قد وسّع علينا في الدين؛ ليوافق جميع العقول، فكذلك قد وسّع علينا سبحانه في الدين؛ ليوافق جميع الطبائع.

قال القاسمي رحمه الله: «قال بعض علماء الاجتماع: يختلف فكر عن آخر باختلاف المنشأ والعادة والعلم والغاية، وهذا الاختلاف طبيعي في الناس، وما كانوا قط متفقين في مسائل الدين والدنيا، ومن عادة صاحب كل فكر أن يحب تكثير سواد القائلين بفكره، ويعتقد أنه يعمل صالحًا، ويسدي معروفًا، وينقذ من جهالة، ويزع عن ضلالة، ومن العدل أن لا يكون الاختلاف داعيًا للتنافر ما دام صاحب الفكر يعتقد ما يدعو إليه، ولو كان على خطأ في غيره؛ لأن الاعتقاد في شيء أثر الإخلاص، والمخلص في فكر ما إذا أخلص فيه يناقش بالحسنى؛

(١) مجموع الفتاوى: (١٩/ ٢٠٣).
(٢) التسعينية: (٣/ ٩٣٥-٩٣٦).

ليتغلب عليه بالبرهان، لا بالطعن وإغلاظ القول وهجر الكلام، وما ضر صاحب الفكر لو رفق بمن لا يوافقه على فكره، ريثما يهتدي إلى ما يراه صوابًا، ويراه غيره خطأ، أو يقرب منه، وفي ذلك من امتثال الأوامر الربانية، والفوائد الاجتماعية، ما لا يحصى؛ فإن أهل الوطن الواحد لا يحيون حياة طيبة إلا إذا قلّ تعاديهم، واتفقت على الخير كلمتهم، وتناصفوا وتعاطفوا، فكيف تريد مني أن أكون شريكك ولا تعاملني معاملة الكفء على قدم المساواة؟!

دع مخالفك -إن كنت تحب الحق- يصرح بما يعتقد، فإما أن يقنعك وإما أن تقنعه، ولا تعامله بالقسر، فما قط انتشر فكر بالعنف، أو تفاهم قوم بالطيش والرعونة)[1].

وتأمل حين قال ﷺ: «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**»[2].

هنا اختلف الصحابة رضي الله عنهم على رأيين:

فطائفة نظرت إلى مقصد النبي ﷺ، فصلت العصر في وقتها.

وطائفة نظرت إلى ظاهر قول النبي ﷺ، وصلت العصر في بني قريظة.

وهنا ننظر إلى التشريع الذي سَنَّه النبي ﷺ في هذه المسألة.

نلاحظ أن النبي ﷺ لم ينكر على أيٍّ من الطائفتين، وهذا يدل على أنه لا إنكار في مسائل الاجتهاد، وأيضًا فهذا يعني أن طبائع الناس تختلف وعقولهم تتفاوت، فمنهم من ينظر إلى المقاصد ويوليها اهتمامه، وبعضهم ينظر إلى الظواهر ويتقيد بها.

ومن الخطأ أن نرجح رأي إحدى الطائفتين على الأخرى؛ لأن الشارع أقر كلا الطائفتين على رأيها، فكل طائفة على حق بناء على طبيعة تفكيرها، والذي يرجح رأي أحد الفريقين إنما يرجح رأي الطائفة التي توافق تفكيره.

واختلاف الناس وتفاوت عقولهم ملاحظ في الحياة العامة، والدين جزء من حياة الإنسان، ومن كمال الدين أن يكون متوافقًا مع الطبيعة البشرية، فإذا كانت الطبيعة البشرية

---

(١) الجرح والتعديل للقاسمي: (ص٣٦-٣٩).

(٢) رواه البخاري (١/ ٣٢١).

تختلف فإن كمال الدين يكمن في تلائمه مع اختلاف الناس، وهذا بطبيعة الحال في المسائل الاجتهادية.

أما المسائل القطعية فإنه لا اجتهاد فيها.

لماذا؟

لأن الطبيعة البشرية إذا أرادت أن تبقى في هذه الأرض وتهنأ بالمعيشة في هذه الحياة، فلا بد أن يكون لها نظام موحَّد، يسهل لها التواصل مع بعضها، وهذا هو الذي يقال فيه بأنه قطعي، وهو الذي لا تختلف حوله الأنظار، ومن ثم فمن كمال الشريعة أن يكون فيها هذا القطعي.

وكون النبي ﷺ لا يرجح أيًّا من الطائفتين على الأخرى، هذا يدل على أن الآراء التي تنتج من اختلاف الطبيعة البشرية لا يُرجَّح فيها قول على قول؛ لأن الطبائع الناتجة عن تفاوت القدرات العقلية ليس للإنسان فيها اختيار، والشريعة إنما جاءت بتشريع ما يطاق، وكذلك فإن ترجيح أحد القولين صادر من أشخاص متفاوتين في القدرات العقلية، ومن ثم فحتى يصح الترجيح لا بد من دليل خارجي، ولا يكون إلا بالوحي؛ إذ إن الدليل إما نقلي أو عقلي، وهنا نطلب ترجيحًا للدليل العقلي- وليس ثَم دليل.

واختلاف الناس في الأخذ عن الشريعة ناتج عن اختلاف طبائعهم، فبعضهم من طبيعته أن يأخذ بظاهر النص في الأمور الدينية، وفي الأمور الدنيوية قد تجد مثل هذا تغضبه الكلمة بحد ذاتها، وبعضهم من طبيعته أن يأخذ بمضمون النص، وهذا قد لا تغضبه الكلمة، وإنما يغضبه مضمون الكلمة.

والناس في طريقة تناولهم للشريعة كطريقتهم في تناولهم لمعاملاتهم الدنيوية، وتأثرهم بالنصوص الشرعية كتأثرهم بالمسائل الدنيوية، وطريقة فهمهم للنصوص الشرعية كطريقة فهمهم للمسائل الدنيوية، سواء بسواء.

فمثلًا أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعتقد أن الواجب عليه بذل العلم، ولذلك لم ير بأسًا في الرواية عن رسول الله ﷺ، وغيره من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يتورعون عن قولهم: قال رسول الله ﷺ، ولذلك قلّ حديثهم، مع أنهم عاشوا مع الرسول ﷺ أكثر مما عاش أبو هريرة[1].

عن عمرو بن ميمون قال: «ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه، قال: فما سمعته يقول بشيء قط: قال رسول الله ﷺ، فلما كان ذات عشية، قال: قال رسول الله ﷺ، قال: فنكس، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محلَّلَة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبًا من ذلك، أو شبيهًا بذلك»[2].

وعن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: «لقد أدركت في هذا المسجد عشرين ومئة من الأنصار، وما منهم من أحد يحدث بحديث إلا ودّ أن أخاه كفاه الحديث»[3].

وعن توبة العنبري قال: «قال لي الشعبي: أرأيت فلانًا الذي يقول: قال رسول الله، قال رسول الله، قعدت مع ابن عمر سنتين، أو سنة ونصفًا، فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ شيئًا إلا هذا الحديث»[4].

---

(١) يقول الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه: أبو هريرة في ضوء مروياته: (ص٧٦) في كلامه عن أبي هريرة: «فالذي نَسَبَ إليه بأنه روى (٥٣٧٤) حديثًا، كما جزم به ابن حزم في جوامع السيرة: (ص٢٧٥)، وابن الجوزي في تلقيح فهوم أهل الأثر: (ص١٨٤)، ثم كُتّاب مصطلح الحديث، فكل ذلك باعتبار تكرار الأسانيد، وأكبر ما يدل على ذلك هو عمل الإمام أحمد بن حنبل في مسنده الضخم، فإن مرويات أبي هريرة تستغرق (٣١٣) صفحة بالقطع الكبير من المسند، يبلغ عددها أكثر من خمسة آلاف حديث بالأسانيد المتكررة، بينما أني لما قمت بدراسة ما رواه الإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة: الإمام البخاري والإمام مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة والترمذي لم يبلغ جميع ما رواه أبو هريرة في هذه الكتب السبعة إلا (١٣٣٦) حديثًا فقط. فقارن بين العدد الذي ذكره العلماء، وبين هذا العدد الذي هو في الكتب المعتمدة عند أهل الحديث».

وقارن بين هذا العدد وبين الخصائص التي امتاز بها أبو هريرة من بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

(٢) رواه ابن ماجة (١/ ١٠)، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن ابن ماجة: (١/ ١٠).

(٣) رواه الدارمي (١/ ٤٩).

(٤) رواه الدارمي (١/ ٧٢).

ولما قال ابن عمر: «أكثر أبو هريرة على نفسه، قيل له: هل تنكر مما قال شيئًا؟ قال: لا، ولكنه تجرأ، وجَبُنَّا، ولما بلغ ذلك أبا هريرة قال: فما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا»[1].

فهو لا ينكر على أبي هريرة أحاديثه، ولكنه يعتب عليه؛ خوفًا من أن يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقله، وهذا من طبيعة ابن عمر في التخوف من الحديث عن الرسول ﷺ؛ خشية الوقوع في الغلط، وأما طبيعة أبي هريرة فهي نمط آخر، فهو يرى أنه يجب عليه أن يبلغ عن رسول الله ﷺ، ولذلك لا يرى حرجًا في التحدث عنه، وكلاهما ينزع من منزع شرعي، وكلاهما مأجور على عمله.

وهذا من اختلاف مفاهيمهم في طريقة الاتباع، فلا يقال بأن هؤلاء أفضل، ولا هؤلاء، وإنما قد علم كل أناس مشربهم، ولكلٍّ طبيعته التي يأوي إليها.

ولما حدّث أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «**من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان، القيراط أعظم من أحد**»، قال له ابن عمر: «أبا هِرّ، انظر ما تُحَدِّث عن رسول الله ﷺ! فقام إليه أبو هريرة حتى انطلق به إلى عائشة، فقال لها: يا أم المؤمنين، أنشدك بالله، أسمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان**»؟، فقالت: اللهم نعم، فقال أبو هريرة: إنه لم يكن يشغلني عن رسول الله ﷺ غرس الودي، ولا صفق بالأسواق، إني إنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ كلمة يعلمنيها، وأكلة يطعمنيها، فقال له ابن عمر: أنت يا أبا هريرة كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ، وأعلمنا بحديثه»[2].

وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثًا، ثم يتلو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾، إلى قوله ﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠]، إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»[3].

(١) رواه أبو داود (٢/ ٤٧-٤٨)، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن أبي داود: (١/ ٢٣٥).
(٢) رواه أحمد (٨/ ٢٠)، وإسناده صحيح على شرط مسلم، كما قال محققوه.
(٣) رواه البخاري (١/ ٥٥).

وهذا هو الذي جعل أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكثر من الحديث عن النبي ﷺ، حتى إنه كان أكثر أصحاب رسول الله ﷺ؛ لهذا السبب، وأسباب أخرى، منها:

١- أبو هريرة حافظ، وفي الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ دعا له بالحفظ، وهذا من النبي ﷺ مراعاة لموهبة أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يدعُ له -مثلًا- بالظفر في غزواته، ولو كان خالد بن الوليد لدعا له بذلك، ولم يدعُ لخالد بالحفظ، وهكذا كانت عادة النبي ﷺ أن يوجِّه كل شخص لما يناسبه، ويدعو له بما يناسبه.

ودعاء النبي ﷺ فيه توثيق لحفظ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإشارة إلى أنه سيروي الحديث بعده، فكأنه ﷺ يقول: أبو هريرة لم يكذب عليّ؛ وذاك لأن الإكثار من الرواية مظنة السهو والغلط، فلما دعا له النبي ﷺ اطمأنت قلوبنا بأن أبا هريرة إمام حافظ، وإن كان جائزًا عليه الغلط، ولكنه سيكون قطرة في بحر.

والعجب ممن يرد أحاديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأنه ليس بفقيه! مع أننا لو قدّرنا تعارضًا بين رواية فقيه وحافظ لكان ينبغي لنا أن نقدم رواية الحافظ؛ لأن الفقيه يحيلنا إلى فهمه للحديث، وفهمه قد يكون خطأ، وأما الحافظ فيأتي بألفاظ الحديث ويحيلنا إلى أفهامنا، وهذا كراوية الشعر إذا كان غير شاعر أثبت من الراوية الشاعر؛ إذ إن الثاني قد يروي الشعر بالمعنى، وربما اختلق أبياتًا ونسبها إلى غيره.

ثم إن أبا هريرة عربي، وقد شافهه النبي ﷺ، والشريعة عربية، والعجب أن يرميه بعدم الفقه من ليس بعربي!

٢- أبو هريرة يروي عن الصحابة ما لم يسمعه من النبي ﷺ، وينسبه للنبي ﷺ من غير أن يذكر الصحابي الراوي، وهذا لثقته بالراوي، وقد أجمعت الأمة على أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلهم عدول في روايتهم لأقوال الرسول ﷺ، ومن هذا حديث رواه فلما روجع فيه قال: «سمعت ذلك من الفضل بن العباس»[1].

(١) انظر: صحيح مسلم: (٢/ ٧٧٩-٧٨٠).

٣- أبـو هريرة متفـرغ للرواية، وهي مقامـه العلمي الذي يجيده، وقـد كان لكل واحد من الصحابة مقام يُعرف به.

٤- أبو هريرة قد طال به العمر حتى أدركه كثير من التابعين.

٥- أبو هريرة له تلاميذ نجباء حفاظ، انشغلوا بالرواية عنه وتبليغ مروياته.

٦- أبو هريرة يسكن في المدينة مهوى أفئدة المسلمين وملتقى المحدثين.

٧- أبو هريرة يروي الأحاديث لمناسبة ولغير مناسبة، أي أن مقصوده الرواية عن الرسول ﷺ، وأما غيره من الصحابة فكثير منهم لا يروي إلا لمناسبة، فيحتج بهذا الحديث لهذه المناسبة.

وروايـة الأحاديث من غير مناسـبة قد ينشـأ منه عند المتلقـي في بعض النصوص عدم فهمها على وجهها، فقد يكون للنص الشرعي سياق يحدده، فرواية الحديث من دون سياق يحدد وجهته ربما يكون مشـكلًا، ولكن هذا ينتفي عند من يسـتقرئون الشريعة الإسـلامية، ويردون الفروع إلى أصولها.

وتوضيح هذا بالمثال؛ ليتضح المقصود والمراد من الكلام:

عن أبي حسان الأعرج «أن رجلين دخلا على عائشة، فقالا: إن أبا هريرة يحدث أن نبي الله ﷺ كان يقول: «**إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار**»، قال: فطارت شـقة منها في السـماء، وشقة في الأرض، فقالت: والذي أنزل القرآن على أبي القاسم، ما هكذا كان يقول، ولكن نبي الله ﷺ كان يقول: «**كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة**»، ثم قرأت عائشة: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [الحديد: ٢٢]، إلى آخر الآية»[1].

ولما ذُكِر لعائشة أن ابن عمر يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الميت ليعذب في قبره ببكاء أهله عليه**»، قالت: «وَهِلَ ابن عمر رحمه الله، إنما قال رسول الله ﷺ: «**إنه ليعذب بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن**» قالت: وذاك مثل قوله: إن رسول الله ﷺ

(١) رواه أحمد (٤٣/ ١٩٧)، وإسناده صحيح على شرط مسلم، كما قال محققوه.

قام على القليب، وفيه قتلى بدر من المشركين، فقال لهم -مثل ما قال-: «**إنهم ليسمعون ما أقول**»، إنما قال: «**إنهم الآن ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق**»، ثم قرأت: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠]، ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، تقول: حين تبوؤوا مقاعدهم من النار»[(١)].

فمعنى الحديث عند عائشة ﷺ أن الميت لا ينفعه إلا ما قدم، وأما بكاء أهله فلا يغني عنه شيئًا، واستدلت في رواية أخرى[(٢)] على هذا بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [النمل: ٣٨].

وكذلك حديث: «**أقروا الطير على مَكِنَّاتها**»[(٣)] كان يفسره وكيع على أن المراد به النهي عن صيد الطير ليلًا، وكان الشافعي والأصمعي وسفيان بن عيينة يفسرونه على أن أهل الجاهلية كانوا يزجرون الطير ليتطيروا بها، فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك، ولما بلغ وكيعًا هذا التفسير استحسنه[(٤)].

وأنت ترى أن الأفهام في هذه الأمثلة قد اختلفت، وهذا اختلاف يؤجرون عليه ولا يؤزرون؛ لأنه مبني على مقدمتين، هما: الإخلاص والمتابعة.

فأما الإخلاص فهو أن يبتغي بعمله وجه الله تعالى، لا يريد جزاءً ولا شكورًا.

وأما المتابعة فهي أن تكون على هدي النبي ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢].

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٤٦٢) ومسلم (٢/ ٦٤٣).

(٢) في الصحيحين: صحيح البخاري: (١/ ٤٣٢)، وصحيح مسلم: (٢/ ٦٤٠).

(٣) رواه أبو داود (٣/ ٢٧٥-٢٥٨)، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن أبي داود: (٢/ ٥٤٦).

قال الرامهرمزي رحمه الله في المحدث الفاصل: (ص٢٥٩): «هكذا في الحديث: (مكناتها)، وأهل العربية يقولون: (وُكُناتها)، قال امرؤ القيس:

وقد أغتدي والطير في وكناتها».

(٤) انظر: حلية الأولياء: (٩/ ٩٥).

قال الفضيل بن عياض رحمه الله: «أخلصه وأصوبه؛ فإنه إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا، والخالص إذا كان لله، والصواب إذا كان على السنة»[1].

وقال: «كان يقال: لا يزال العبد بخير ما إذا قال قال لله، وإذا عمل عمل لله»[2].

والإخلاص لا يخطئه أحد؛ ولذلك لا يعذر أحد بتركه، وأما المتابعة فإن المقصود بها أن يعمل العمل يريد به الامتثال، وإن أخطأ، فهنا يؤجر على إرادة الامتثال، ويغفر له خطؤه، حتى ولو كان خطؤه في قول الكفر، أو عمل الكفر.

والأصل في هذا ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**أسرف رجل على نفسه، فلما حضره الموت أوصى بنيه، فقال: إذا أنا مت فاحرقوني، ثم اسحقوني، ثم اذروني في الريح في البحر، فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذابًا ما عذبه به أحدًا، قال: ففعلوا ذلك به، فقال للأرض: أدي ما أخذت، فإذا هو قائم، فقال له: ما حملك على ما صنعت؟ فقال: خشيتك يا رب، أو قال: مخافتك، فغفر له بذلك**»[3].

فهذا أنكر قدرة الله تعالى، وهو بلا شك كفر، ولكن الله تعالى غفر له بسبب جهله، وكون الباعث على ذلك مخافته سبحانه.

والإخلاص هو القطب الذي ترجع إليه الأعمال، حتى المتابعة لا تكون إلا إذا كان هناك إخلاص، وبكر بن عبدالله المزني رحمه الله يقول: «ما فضلكم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة، ولكن بسِرٍّ وقر في صدره»[4].

---

(١) حلية الأولياء: (٨/ ٩٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) رواه البخاري (٣/ ١٢٨٣) ومسلم (٤/ ٢١١٠).

(٤) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي: (١/ ٣٥، ١٤٠)، وحاشيته: المغني عن حمل الأسفار للعراقي، قال العراقي: «أخرجه الترمذي الحكيم في النوادر من قول بكر بن عبدالله المزني، ولم أجده مرفوعًا».
وانظر أيضًا: المقاصد الحسنة للسخاوي: (ص٣٦٩)، والمنار المنيف لابن القيم: (ص١١٥)، ونسبه ابن القيم إلى أبي بكر بن عياش.

وسئل أبو حمزة الخراساني عن الإخلاص، فقال: «الخالص من الأعمال ما لا يحب أن يحمده عليه إلا الله ﷻ»[1].

وقال ابن رجب: «وبالجملة فما أحسن قول سهل بن عبدالله التستري: ليس على النفس شيء أشق من الإخلاص؛ لأنه ليس لها فيه نصيب.

وقال يوسف بن الحسين الرازي: أعز شيء في الدنيا الإخلاص، وكم أجتهد في إسقاط الرياء عن قلبي وكأنه ينبت فيه على لون آخر.

وقال ابن عيينة: كان من دعاء مطرف بن عبدالله: اللهم إني أستغفرك مما تبت إليك منه ثم عدت فيه، وأستغفرك مما جعلته لك على نفسي ثم لم أَفِ لك به، وأستغفرك مما زعمت أني أردت به وجهك فخالط قلبي منه ما قد علمتَ»[2].

فإذا اجتمع الإخلاص والمتابعة مع الاختلاف نشأ العدل والرحمة والتواصل.

وأما إذا لم يجتمع الإخلاص والمتابعة مع الاختلاف فساء صباح المنذَرين.

فهاتان مقدمتان ونتيجة:

إخلاص + متابعة= سبيل المصلحين.

هوى + جهل = سبيل المفسدين.

وبناء على هذه النتيجة تخرج مقدمتان ونتيجة:

سبيل المصلحين + اختلاف= عدل ورحمة وإحسان.

سبيل المفسدين + اختلاف = ظلم وبغي وعدوان.

فأما النتيجة الأولى فهي على مذهب محمد بن عبدالله ﷺ، وعليها العمل عند أصحابه.

وأما النتيجة الثانية فهي على مذهب أبي جهل، وعليها العمل عند أصحابه.

---

(١) الجامع لشعب الإيمان: (٩/ ١٨٤).

(٢) جامع العلوم والحكم: (١/ ٨٤).

فأي الفريقين خير مقامًا وأحسن نَدِيًّا؟

والعدل والإنصاف ونحوهما مما هو من قضايا المعاملات بين بني الإنسان هي قضايا مشتركة بين بني الإنسانية، وليست خاصة بالمسلمين.

ومن هذا المنطلق فإن عدوًّا عاقلًا خير من صديق جاهل.

ومهما اختلفتُ مع شخص في منهجه وطريقته فإنه إن كان عاقلًا فلن أتخوف من شره تخوفي من جاهل قريب مني في منهجه؛ لأن العاقل معه عقل يَحْكُمُه وأحاكمه إليه، وأما الجاهل فأي منطق أحاكمه إليه؟!![1]

بلاء ليس يشبهه بلاء عداوة غير ذي حسب وديني
يُبِيحك منه عرضًا لم يصنه ويرتع منك في عرض مصون[1]

والعاقل إن تكلم فبما يعتقده حقًّا، ولا يتكلم إلا بما ترضاه العقول، وأما الجاهل فكلامه جهل وطعن، وانتهاك للأعراض، واتباع للهوى، ولا يميز في كلامه بين الحق والباطل.

وقد قال الله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وأنت تجد في المسلمين من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائمًا.

وأبو حازم الأعرج سلمة بن دينار يقول: «يكون لي عدو صالح أحب إليَّ من أن يكون لي صديق فاسد»[2].

ويقول أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني: «كانت العرب تقول: كل صديق ليس له عقل فهو أشد عليك من عدوك»[3].

---

(١) البيتان لعلي بن الجهم. وانظر: ديوان علي بن الجهم: (ص٢٢٠).
(٢) الجامع لشعب الإيمان: (١٢/ ٦١).
(٣) المصدر السابق.

وقال الفضيل بن عياض: «المؤمن يستر ويعظ وينصح، والفاجر يهتك ويعير ويفشي»[1].

وقال محمد بن كعب القرظي: «ثلاث من كن فيه استكمل الإيمان بالله: من إذا رضي لم يدخله رضاه في الباطل، وإذا غضب لم يخرجه غضبه من الحق، وإذا قدر لم يتناول ما ليس له»[2].

وقال يونس بن عبيد: «لا تجد من البر شيئًا واحدًا يتبعه البر كله غير اللسان؛ فإنك تجد الرجل يكثر الصيام ويفطر على الحرام، ويقوم الليل ويشهد بالزور بالنهار -وذكر أشياء نحو هذا- ولكن لا تجده لا يتكلم إلا بالحق فيخالفَ ذلك عمله أبدًا»[3].

وقال: «خصلتان إذا صلحتا من العبد صلح ما سواهما: صلاته ولسانه»[4].

والأدهى والأمر عندما يكون التطاول باللسان وانتهاك ما حرّم الله باسم الدين.

ولا تعجب، فهذه سنة فرعون الذي يقول: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، فعندما ضاقت به الحيل، ورأى أنْ ليس لديه حجة ولا برهان التجأ إلى البطش والطغيان، واستَخَفَّ قومَه باسم الدين، فقال: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦].

وهل تكون نصرة الدين ونصيحة المسلمين من هماز مشاء بنميم، مناع للخير معتد أثيم؟!

لا ها الله، بل هو الهوى والحسد، وحسبك من داء أخرج إبليس من جنات النعيم.

وهذا الداء هو الذي أوقف إبليس أمام رب العالمين؛ ليعلن حربًا ضد العباد أجمعين، إلا عباد الله المخلصين.

---

(١) حلية الأولياء: (٨/ ٩٥).

(٢) حلية الأولياء: (٥/ ٣١٣).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٦/ ٢٩١).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٦/ ٢٩٣).

وليس أشد على الإسلام والمسلمين من الذين يبحثون عن المعارك؛ نصرةً لأهوائهم باسم الدين، فتجدهم من أشد الناس عداوة للذين آمنوا، ورميهم بالتكفير، بله التبديع.

وفي الحديث عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله «**إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها، وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم؛ فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة، وأن لا أسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها، - أو قال: مَن بين أقطارها- حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا**»[1].

والأمة لم يكن هلاكها بسبب أعدائها، وإنما كان هلاكها بسبب اختلافها، والتاريخ شاهد على ذلك، ولو أن الأمة عرفت فقه الخلاف في المسائل الاجتهادية ما كان لها أن تذل.

والتاريخ يصدق هذا ولا يكذبه، وانظر تاريخ المسلمين في الأوقات التي يتسلط فيها عليهم الأعداء، كالتتار، وما حلّ بالأندلس من دمار، والاحتلال الغربي للعالم الإسلامي في القرن الماضي.

ولا تجد عدوًّا تسلط على المسلمين إلا وتجد وقتها المسلمين فيما بينهم قد أهلكتهم الأهواء، وامتلأت صدورهم بالعداوة والبغضاء.

فاعتبروا يا أولي الأبصار..

وربما ترتفع بعض الصيحات هنا وهناك تطالب بوحدة المنهج، ولكنها تعني بالمنهج مسائلها الاجتهادية، والتي يخالفها فيها غيرها، فتعود الخلافات جذعة.

وتأمل سيرة النبي ﷺ ترى أنه مكث ثلاث عشرة سنة في مكة لم يستخدم فيها السلاح، وإنما كانت همته في مكة بالنسبة إلى أصحابه منصرفة إلى تربيتهم.

---

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٢١٥).

وحين خرج إلى المدينة كان أول عمل سياسي شرعي يقوم به هو توحيد صف الأنصار، والتآخي بينهم وبين المهاجرين، بل أكبر من ذلك حيث عقد صلحًا مع اليهود؛ حتى يؤمِّن المدينة.

وبعد هذه الإجراءات يأتي الإذن بالجهاد، وقد كان قبل ذلك محرمًا عليهم؛ حيث قيل لهم: ﴿كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ٧٧].

وهذه الإجراءات هي من باب الإيمان بسنن الله الكونية والشرعية.

فالنبي ﷺ مكث في مكة أكثر من نصف تاريخ النبوة، ليعلمنا أن السنة الشرعية موافقة للسنة الكونية.

وبعض الناس قد يؤمن بسنن الله الكونية، ولكنه لا يؤمن بسنن الله الشرعية، فيبذل الأسباب، ولكنه لا يلتجئ إلى مسببها.

وبعضهم على العكس، يؤمن بالسنن الشرعية، ولا يؤمن بالسنن الكونية، فيلتجئ إلى مسبب الأسباب، من غير بذل للأسباب، والسنن الشرعية جاءت موافقة للسنن الكونية، والنصر مرتبط بالإيمان بهما.

والذي يسأل الله تعالى النصر على الأعداء كالأعزب الذي يسأل الله أن يرزقه ولدًا، فهو إن دعا الله طالبًا للولد فمعناه أن ييسر له الأسباب التي بها يحصل الولد، وأما إن دعا الله تعالى أن يرزقه ولدًا من غير سبب، فهذا من باب الاعتداء في الدعاء، وهكذا الدعاء بالنصر على الأعداء، ليس معناه أن يحصل النصر من غير سبب، وإنما معناه أن ييسر الله الأسباب التي يحصل بها النصر، فلننظر في الأسباب التي يحصل بها النصر، ثم نسأل الله تعالى أن ييسرها لنا.

والآيات في الجهاد نزلت على مراحل، ولم ينسخ بعضها بعضًا، وإنما تتنزل على حسب المصلحة.

وتأمل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٢ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ

حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٢-٦٣]، ففي الآيتين يمتنّ الله تعالى على نبيه بأنه أيده بنصره وبالمؤمنين، ثم أعقب ذلك بذكر منته عليه وعلى المؤمنين بتأليف قلوبهم، فكأنه قال: إن تأليف قلوبهم سبب لقوتهم، وقوتهم سبب لنصرتك بهم.

وتأليف القلوب أورده سبحانه بأسلوب يقتضي أنه نعمة، وليس نقمة، وهذا من المسلمات، ولكن إذا طال الأمد وأصيبت العيون بالرمد فإن المحكمات تتحول إلى مشتبهات.

وفي الآية الأولى تذكير بالسنة الشرعية، وفي الآية الثانية تذكير بالسنة الكونية، وبهاتين السنتين يحصل النصر.

ويا ليت قومي يعلمون..

وفي السنن عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**المؤمنون تتكافؤ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم**»(١).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «وأما قوله: «**وهم يد على من سواهم**» فإنه يقول: إن المسلمين جميعًا كلمتهم ونصرتهم واحدة على جميع الملل المحاربة لهم، يتعاونون على ذلك، ويتناصرون، ولا يخذل بعضهم بعضًا»(٢).

«وفي وقت يدرك فيه الصادقون الضرورة إلى التغيير والإصلاح، نجد فينا من يَظهَر بدعوات تزيد في الشقة، مما يحقق للشيطان أمانيه في التحريش بين هذه الأمة، وتفريق جمعها، فيعكس الحب بغضًا، والأخوة عداوة، والحسنة سيئة.

وليس من عجب أن يأخذ الشيطان منا هذا النصيب، فقد عودناه على العطاء دهرًا طويلًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولكنّ كلمة الحق يجب أن تقال وتبلغ الأسماع لإيقاظ

(١) رواه أبو داود (٤/ ٦٦٦) والنسائي (٨/ ٢٠)، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن أبي داود: (٣/ ٨٥٨-٨٥٩). ورواه ابن ماجة عن ابن عباس مرفوعًا (٢/ ٨٩٥)، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن ابن ماجة: (٢/ ١٠٦)، ولعل ابن عباس أخذه من علي رضي الله عنه.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد: (٢/ ١٠٤).

نفس غافلة، أو كبح أخرى جامحة، خاصة أسماع أولئك الذين يقومون بتلك الدعوات يدعون إليها، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، يدخل عليهم ذلك اللبس بسبب قصور في الأفهام، أو بهوى وعصبية، فهؤلاء يجب أن يؤخذ على أيديهم، ويقال لهم: اتقوا الله وكفوا عما أنتم عليه، وليكن همكم تحقيق قول الله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾[الشورى: ١٣]، واحذروا من أن تتكلفوا حمل نصوص الكتاب والسنة على غير وجهها؛ فإن ذلك قد يُدخل صاحبه تحت مسمى الإلحاد في آيات الله، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾[فصلت: ٤٠]»[(١)].

وأصحاب الشغب من هذه الأمة يدركون أن مسائلهم التي يصارعون حولها مسائل اجتهادية، ولكن الذي يدخل حلبة الصراع في المسائل الاجتهادية من الصعب عليه أن يخرج منها إلا قاتلًا أو مقتولًا، وتأبى عليه نفسه أن يعتقد في القول المخالف أنه قابل للصواب، وأنه محتمل لوجه من وجوه الحق.

وكلما بعد الإنسان عن معرفة مواطن الخلاف ازداد عنده التعصب، وأكثر الناس تسامحًا هم أكثر الناس معرفة بالخلاف، وانظر في سيرة ابن قدامة رحمه الله صاحب (المغني)، حيث ذكروا عنه أنه كان (لا يناظر أحدًا إلا وهو يتبسم)، قال الذهبي معلقًا: «أكثر من عايناه لا يناظر أحدًا إلا ويَنْسَمّ»[(٢)].

قال ابن تيمية: «ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفق»[(٣)].

وقال في أهمية معرفة الخلاف: «من لم يعرف إلا قول عالم واحد وحجته دون قول العالم الآخر وحجته، فإنه من العوام المقلدين، لا من العلماء الذين يرجحون ويزيفون»[(٤)].

وأكثر المتعصبين لا يعرفون أدلة مخالفيهم، وإنما يعرفون أنهم أهل أهواء فحسب!!

---

(١) أضواء على حديث افتراق الأمة لعبدالله الجديع: (ص٨-٩).
(٢) سير أعلام النبلاء: (٢٢/ ١٧٠).
(٣) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: (٢/ ١٣٦).
(٤) دقائق التفسير: (٣/ ٢٤).

وقد يعيش إنسان في بيئة مريضة بالتعصبات والتحزبات، ثم يهتدي إلى خلاف ما تربى عليه في مسألة (اجتهادية!)، ولكنه في بيئة لا ترقب في مؤمن إلًّا ولا ذمة، فيعيش معهم على عقيدة: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[النحل: ١٠٦]، ويتمذهب بمذهب شيخ المعرة:

تلـوا باطلًا وجلـوا صـارمًا وقالوا: صـدقنا، [فقلنـا]: نعـم![1]

وإنـه لعناء أن ينظر شـخص في حكـم شرعي فيرى أن الدليل مع مخالفـه، فإذا أراد أن يميل إليه فَكَّر ونظر، فإذا هو في بيئة مريضة لا تسـمح بوجهة نظر أخرى، فيبدي ويعيد في المسألة (الاجتهادية!)، لعله يجد مخرجًا، ويُقَلِّب طرفه فيها آناء الليل وأطراف النهار، وكأنه يريد أن ينتقل من دين لآخر!![1]

فهو هنا إما أن يرتد على عقبيه، ويخشـى الناس كخشـية الله أو أشـد خشـية، ليضرب بالدليل عرض الحائط، ويوافق أصحابه، وهو هنا آثم.

وإمـا أن يكون من الذين قيل لهـم: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[آل عمران: ١٧٣ - ١٧٥].

ومن رضي بالله ربًّا وبالإسـلام دينًا وبمحمد ﷺ نبيًّا فلن يلتفت إلى طعن طاعن، ولا لعـن لاعن؛ لأنه بالله ولله، ولسـان حالـه ومقالـه: ﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[يونس: ٨٥].

وليـس الظلـم مختصًّا بالقـوم المشركين، وإن كانوا بلا شـك من أظلم النـاس للناس، ولكنه أيضًا يتفاوت.

---

(١) ديوان لزوم ما لا يلزم: (٢/ ٤٣٣)، وفيه: (وقالوا: صدقنا، فقلتم: نعم).

وبعد..

فليس في شريعة الإسلام: إنْ أحسن الناس أحسنتُ، وإن أساؤوا أسأت، وإنما في شريعة الإسلام: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[المائدة: ١٠٥].

ومن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى، وأبصر مواقع الردى فارعوى، لا يكون شغله في زيد ولا عمرو، وإنما شغله أن يتوصل إلى مرضاة رب العالمين.

وسواء عليه قام الناس أو قعدوا، أو توعدوا وأرعدوا، فلن يستفزه المستفِزُّون، ولن يستخفه الذين لا يوقنون، بل ثابت في منهجه، ماض في دربه؛ لأنه حوى فوعى عمن لا ينطق عن الهوى: «**احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف**»[(١)].

ليس ميزان الحجة عنده ثناء زيد أو قدح عمرو، بل ميزان الحجة عنده آيات بينات من صدور الذين أوتوا العلم.

هذا في التلقي..

وأما في الأداء، فطلق اللسان في الدلالة والبرهان، وأبلغ من سحبان في الحجة والبيان، وأما إذا جاء ذكر زيد وعمرو، فعَيِيٌّ حَيِيّ.[(٢)]

إذا قيلت العوراء أغضى كأنه ذليل بلا ذلّ، ولو شاء لانتصَرْ[(٢)]

ليس بفاحش ولا متفحش، وليس بطعان ولا لعان.

---

(١) رواه الترمذي (٤/ ٦٦٧)، وقال: «حسن صحيح»، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن الترمذي: (٢/ ٣٠٩).
(٢) البيت لأسيد بن عنقاء الفزاري، وانظر: الأمالي لأبي علي القالي: (ص ٢٢٨).

بل كما قال سهل بن عبدالله التستري رحمه الله: «أهل المعرفة بالله سكتوا بعلم، وتكلموا بإذن، فسقط عنهم فضول الكلام»[1].

لا يجزي بالسيئة السيئة، وإنما يجزي بالسيئة الحسنة.

شعاره في دعوته إلى ربه: «رب اغفر لقومي؛ فإنهم لا يعلمون»[2].

وقاعدته في معاملته: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[فصلت: ٣٤ - ٣٦].

هكذا، هكذا، وإلا فلا.. لا..[3]

والناس لا يرجعون إلى الحق باستطالة اللسان، وإنما يرجعون إليه بالحجة والبرهان، والدعوةُ إلى الله لا تحتاج إلى عنف، وإنما تحتاج إلى لطف.

وحين أرسل الله موسى وهارون إلى فرعون، قال لهما: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[طه: ٤٤]، فأرشدهما إلى لغة الحوار التي يخاطبون بها جبار الأرض، وقال سبحانه لموسى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾[النازعات: ١٨ - ١٩]، فتأمل في هذا الأسلوب؛ حيث أوصاه أن يخاطبه بألفاظ محبَّبة إلى قلبه، وهي التزكية، وأن يأتيه بأسلوب التشويق، وأن يحاوره بصيغة المرشِد، لا بصيغة الآمر، والجبار يكره الآمر ويحب المستشار.

ولما اعترض بعض النساك على هارون الرشيد، فأغلظ عليه في النصح، قال له الخليفة: إن الله أمر موسى أن يقول لفرعون قولًا لينًا، ولستَ خيرًا من موسى، كما أني لستُ شرًّا من فرعون[4].

---

(١) الجامع لشعب الإيمان: (٧/ ٨٦).

(٢) رواه البخاري (٦/ ٢٥٣٩) ومسلم (٣/ ١٤١٧) مرفوعًا.

ولفظه عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كأني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبيًّا من الأنبياء، ضربه قومه فأدموه، فهو يمسح الدم عن وجهه، ويقول: «**رب اغفر لقومي؛ فإنهم لا يعلمون**»».

(٣) شطر بيت للمتنبي. وانظر: ديوان المتنبي: (٢/ ١٦٤).

(٤) القصة كتبتُها بتصرف، وانظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري: (٨/ ٣٥٨-٣٥٩).

وهكذا كان الرفق واللين سبيل الأنبياء والمرسلين، حين جاءتهم الرسالة من رب العالمين، فخرجوا إلى قومهم بلسان واحد، ولغة واحدة، عنوانها: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وقد أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ وهو بمكة مثنيًا عليه: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ ﴾ [القلم: ٤].

وكذلك الصالحون ممن قص الله علينا قصصهم، ففي قصة الذي جاء إلى قومه:

- من أقصى المدينة.
- يسعى.

قال: يا قوم اتبعوا المرسلين.

جاء من أقصى المدينة، يسعى. كلُّ هذا ليقول لهم: اتبعوا المرسلين.

وحين قيل له: ادخل الجنة، ما كان هَمُّهُ إلا أن قال: يا ليت قومي يعلمون.

عجبًا لأمر المؤمن.

إن الرحمة والشفقة على قومه، التي جعلته من أقصى المدينة يسعى، لم تنته بمجرد البلاغ، بل لم تزل معه حتى بعد وفاته، فعجبًا لأمر المؤمن.

ومتى قال هذا؟!

قال هذا بعدما قتله قومه، الذين نصحهم فبالغ في نصحهم، وجاءهم من أقصى المدينة يسعى.

حتى مع قتلهم له لم تتغير شفقته عليهم، ولم تتحرك دواعي الهوى لمكايدتهم، بل قال: يا ليت قومي يعلمون.

إنها مُثُلٌ عُلْيا، رجالُها النبيون والصدِّيقون والشهداء والصالحون.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ ﴾[الأنعام: ٩٠].

وهكذا كان خطاب مؤمن آل فرعون: يا قوم إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب.

يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد.

يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار.

يا قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار؟!

يا قوم. يا قوم.

وبعدما يستفرغ جهده ويبذل وسعه في إقناع قومه، يخاطبهم خطاب من لا يجد حيلة فيهم، وقد نصحهم فبالغ في نصحهم، ولكن لا يحبون الناصحين، فقال: ﴿ فَسَتَذۡكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمۡۚ وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ ﴾[غافر: ٤٤].

هكذا كانت سيرتهم، وتلك كانت شمائلهم، أرحم الخلق بالخلق، وأنصح الخلق للخلق، وأبرهم قلوبًا، وأصدقهم ألسنة، ليسوا بمتجبرين، ولا متسلطين، وإنما هم رحمةٌ للعالمين.

وليست أخبارهم للتسلية، ولا للتحلية، وإنما هي عبرة لأولي الألباب.

فإذا كان هؤلاء هم القدوة التي رسمت لنا الطريق، فلنتبعها، ولا نتبع سبيل المفسدين.

وإذا كان الله قد هيأنا لحمل الرسالة، والدعوة إليها، فإن أسلوب الطرح ينبغي أن يكون متوافقًا مع منهج الأنبياء والمرسلين؛ وذلك يتضمن أمورًا، منها:

١- طرح الهوى، والتحرز من مداخله، خاصة حال الداعي إذا تعرض للأذى؛ فإن الإنسان قد يكون في بادئ أمره مخلصًا في دعوته، ولكن بعدما يتعرض للأذى ربما يأتيه الشيطان باسم الدين فيزين له إيذاء الآخرين، ويتسلط على من قدر عليه، وينال ممن لم يقدر عليه

قدر استطاعته؛ وفي سيرة سلالة الأنبياء الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه سئل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، «كيف ينبغي أن يأمر؟ فقال: يأمر بالرفق والخضوع، ثم قال: إن أسمعوه ما يكره لا يغضب، فيكون يريد ينتصر لنفسه»[1].

وقال أبو داود: «قلت لأبي عبدالله: مثل زماننا هذا نرجو ألا يَلزم رجلًا القيام بالأمر والنهي إن خاف أن يُنال منه؟ قال: يُحْتَمَل، قلت: في الصلاة لا يراهم يحسنون؟ قال: يعلمهم، قلت: يُشتم؟ قال: يَحْتَمِل، من يريد أن يأمر وينهى لا يريد أن ينتصر بعد ذلك»[2].

وقال له أبو طالب: «إذا أمرته بالمعروف فلم ينته، أَدَعُه؟ لا أقول له شيئًا؟ قال: الأمر بالمعروف[3]، وصرت تنتصر لنفسك، فتخرج إلى الإثم، فإذا أمرتَ بالمعروف فإن قبل منك، وإلا فدعه»[4].

وعن أرطاة بن المنذر قال: «المؤمن لا ينتصر لنفسه، يمنعه من ذلك القرآن والسنة، فهو ملجَم»[5].

٢- التلطف في الدعوة إلى الله تعالى، وأن يكون همه إنقاذ الخلق من الضلال، وليس مقصوده تعييرهم وذمهم والانتقاص من شأنهم؛ فإن هذا لا يزيد المخالفين إلا شرًّا إلى شرهم.

٣- تقدير المصالح والمفاسد في دعوتهم؛ فإنه إذا علم أن دعوته سيترتب عليها مفسدة أكبر من المصلحة التي يرجوها فلا يجوز له أن يقدم على ذلك.

وهذه كلها مسائل يقدرها كل داعية إلى الله في نفسه، وليس لغيره أن يحدد له سَيره؛ فإن هذه مسائل إما قلبية، كمسألة الهوى، وإما اجتهادية، كالمسألة الثانية والثالثة.

---

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال: (ص٨٥).
(٢) المصدر السابق.
(٣) كذا، ولعل فيه سقطًا.
(٤) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال: (ص٨٦).
(٥) المصدر السابق.

وفي المسألة الثانية ربما يظن بعض الناس أن في هذا تمييعًا للدين -كما يقولون- وأنه لا بد في الدعوة إلى الله تعالى من الصدع بكلمة الحق، والصدع بكلمة الحق تعني عنده أن يذم المخالفين له، ويتهجم عليهم، ويطعن فيهم، وسواء عليه أكانت المسألة اجتهادية أم شركية.

وهذا ظن من قائله! وسيرة النبي ﷺ وغيره من الأنبياء واضحة في أن دعوتهم إلى الله تعالى كانت بالرحمة والشفقة، كشفقة الأم على ولدها، وكان النبي ﷺ يتعامل مع كفار قريش بالتي هي أحسن، وكان يكنِّيهم، وكانوا يؤذونه ومع ذلك فلم يكن منه لهم إلا العفو والصفح.

والمقصود من الدعوة هو إيصال الحق للخلق، ولا يتأتّى هذا بالتهجم على المخالف، وإنما يكون بالتلطف معه، وهكذا كانت سيرة النبي ﷺ.

والصدع بالحق هو الجهر به، وأما التهجم على المخالف فهو صدع بالباطل.

وكذلك تمييع الدين ليس معناه المعاملة بالتي هي أحسن؛ فإن هذا هو خُلُق المسلم، وإنما معناه إزاحة الفوارق بين الدين الإسلامي والأديان الأخرى، أو هو إذابة المبادئ الحقيقية مع المبادئ الأخرى، وليس إذابة المبادئ الجوفاء، أو المبادئ التي قامت على الأهواء، فإن في تمييع هذه المبادئ قربة إلى الله ورسوله ﷺ.

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه: «الناس يحتاجون إلى مداراة ورفق في الأمر بالمعروف بلا غلظة، إلا رجلًا مباينًا معلنًا بالفسق والردى، فيجب عليك نهيه وإعلانه؛ لأنه يقال: ليس لفاسق حرمة، فهذا لا حرمة له»[1].

وقال: «كان أصحاب ابن مسعود إذا مروا بقوم يرون منهم ما يكرهون، يقولون: مهلًا رحمكم الله»[2].

وقال: «حدثنا معتمر قال: سمعت أبي يقول: ما أغضبتَ رجلًا فقبل منك»[3].

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال: (ص٨٠).
(٢) المصدر السابق.
(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال: (ص٨١-٨١).

وقال سفيان: «لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا من كان فيه خصال ثلاث:

رفيق فيما يأمر به، رفيق فيما ينهى عنه، عدل فيما يأمر به، عدل فيما ينهى عنه، عالم بما يأمر به، عالم بما ينهى عنه»[1].

وحينما قال عبدالملك بن عمر بن عبدالعزيز لأبيه: «يا أبت، ما يمنعك أن تمضي لما تريده من العدل؟! فوالله ما كنت أبالي لو غلت بي وبك القدور في ذلك[2].

قال: يا بني: إني إنما أروض الناس رياضة الصعب، إني أريد أن أحيي الأمر من العدل، فأؤخر ذلك حتى أخرج معه طمعًا من طمع الدنيا، فينفروا من هذه، ويسكنوا لهذه»[3].

فهذا ما يقال في مسألة تمييع الدين، وأنه ليس معناه الرفق في التعامل مع الخلق.

وكذلك قوة الشخصية التي يتكلم عنها المترجمون للشخصيات ليس معناها التعنت أمام الخصوم، والظهور بمظهر التحدي؛ فإن هذا قد يكون حمقًا وغباءً وضعفًا.

وإنما المقصود بقوة الشخصية الثبات على المبدأ، وتسييس الأمور لصالحه، فتلك قوة الشخصية، وفي كتب التاريخ والسير أن أبا طالب لما دعا النبي ﷺ، وأخبره بمطالب قومه، قال له: «**يا عماه، لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته**» ثم استعبر رسول الله ﷺ فبكى[4].

فهذه قوة الشخصية مع الرقة التي كانت من النبي ﷺ.

وقد قال ﷺ لأبي ذر حين طلب منه أن يستعمله: «**يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة**»[5]، وكان أبو ذر رجلًا شجاعًا، وموقفه مع معاوية في الشام معروف، وكذلك موقفه مع عثمان في المدينة، ومع ذلك قال له النبي ﷺ ما قال.

---

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال: (ص٧٩-٨٠).

(٢) أيهما أفضل وأعظم أجرًا لعمر بن عبدالعزيز: أن تغلي به القدور ويبقى الفساد على ما هو عليه، أو يبقى سالمًا معافى، ويصلح ما فسد في المجتمع؟

(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال: (ص٨٢).

(٤) تاريخ الأمم والملوك للطبري: (٢/ ٣٢٦).

(٥) رواه مسلم (٣/ ١٤٥٧).

وكذلك قولهم: «لا تأخذه في الحق لومة لائم»، ليس معناها أن يتسلط على العباد، ويوسعهم شتمًا ولعنًا، وأن يسفِّه أحلامهم، ويحتقر أفهامهم، وإنما معناها أنه لا يداهن في الحق، ولا يقول خلاف ما يعتقد.

وكذلك قولهم: «كان صلبًا في دينه»، إذا كان معناها الثبات على المبدأ فهي محمودة، وأما إذا كانت تقال لمن كانت عنده رعونة في المواجهة، وخشونة في المعاملة، فهي مذمومة، والمؤمن ينبغي أن يكون حسنًا في معاملته، لا خشنًا فيها.

وهذه الصلابة تكون ناتجة عن طبعه، لا عن دينه، فهو صلب في دينه ودنياه.

وكما تكون الصلابة طبعًا قد تكون الصلابة اكتسابًا؛ وذلك إذا كان المرء لا يعرف إلا قولًا واحدًا، أو كان يعتقد أنه يتكلم عن مسائل عظيمة، وأنه لا يجوز المخالفة فيها؛ ولذلك تجد الشقاق والافتراق عند من يتكلمون في المسائل العلمية، وأما الذين يتكلمون في المسائل العملية فهم: هينون لينون، أيسار، ذوو كرم[1].

والمسائل العلمية في العقائد مبنية على الجدل، وأول ما نشأت الفرق نشأت من الغلاة، ومع مرور الأيام، وتعاقب الأعوام، أدخل أصحاب العقائد في العقائد ما ليس منها؛ للتمييز بينهم وبين غيرهم، فنشأ من ذلك التعصب والتشدد منهم في فروع كان يتساهل فيها الفقهاء.

وليس هذا مطردًا وإنما هو في الغالب، وإلا فالعلماء الربانيون يميزون في العقائد بين ما كان مسألة اجتهادية وبين ما كان مسألة قطعية، كتمييزهم للمسائل الاجتهادية والقطعية في مسائل الفروع، وبالمقابل فالمقلدون المتعصبون الذين يتبعون الظن وما تهوى الأنفس جعلوا من مسائل اجتهادية كلمة التوحيد التي لا يصح إسلام المرء إلا بها.

وهذه مفارقة مبناها التربية العلمية التي نشأ وتربى عليها ذلك المتعلم.

---

(١) شطر بيت لعبيد بن العرندس الكلابي. وانظر: ديوان الحماسة لأبي تمام: (ص٣٢٦).

ومـن هنا ترى في بعض المسـائل إذا دخلت مسـار التنظير تكون أكثـر تعقيدًا، وتصبح بعيدة عن واقعية الشريعة الإسلامية، ووسطية المنهج، ولو تركت هذه المسائل يعيشها عوام المسلمين لاستطاعوا بعقولهم الواقعية أن يجدوا لها حلًّا إسلاميًّا صحيحًا.

وخذ جملة من الأمثلة على ذلك:

فمعاملة المبتدعة قد تجد جدلًا طويلًا في القرطاس، ولكنها ليست كذلك في تعاملات النـاس، وأنت ترى في السـاحة أن عوام المسـلمين يتعاملـون مع المبتدعة وغـير المبتدعة بما تقتضيه المصلحة، وهذا هو الصحيح في شريعة الإسـلام، ولكن كثرة القيل والقال جعلت هذه المسألة أكثر تعقيدًا.

وكذلـك التفريـق بين المسـائل العلميـة والعمليـة في التكفـير، وتضخيـم العلميات، والتهوين من شأن العمليات، بينما تجد عوام المسلمين إنما يستعظمون ما اتضح فيه الدليل، ولا يفرقون بين مسألة علمية أو عملية.

وهذا كثير فيما يتعلق بالمصالح، تجد أن عامة المسلمين ينظرون إليها من جهة المصلحة، وأما بعض أهل العلم فأول ما تعرض عليه المسألة ينظر إلى ما قاله فلان وفلان ممن يعظمهم، ولا ينظر إليها من جهة المصلحة.

ولو أن فلانًا الذي يعظمه اطلع على هذه المسألة لربما أفتى فيها بخلاف ما أفتى فيها في المسألة التـي في وقته؛ لأن من شـأن المصالح أن تتغـير بتغير الزمان والمكان، وقد تحتف بتلك المسـألة من المصالح والمفاسد ما لا تحتف بهذه المسألة الجديدة، والعبرة بالترجيح بين المصالح والمفاسد.

وهذا من الإشكاليات التي قد تواجه بعض أهل العلم حين يجد حكمًا لعالم سبقه، ولا يعلم العلة التي ارتبط بها الحكم، فيُمِرّ الحكم على وجهه كما جاء، بلا كيف؟!

وهـذا جـزء من الإشـكاليات التي تواجـه التأليـف في التراث الإسـلامي، حين ينقل الخلف عن السـلف تقريراتهم وأمثلتهم وألفاظهم، مما يعني أنهم لم يسـتفيدوا من البحث، ولم يفهموا القواعد، ولم يستطيعوا التمثيل بغير ما وجدوا في كتب سلفهم.

ومن ذلك أنك قلما تجد كتابًا يتحدث عن البدعة بعد الشاطبي إلا ويمثل في كلامه عن العادات باتخاذ الأشنان ونخل الدقيق!!

وها هما المثالان يردان في هذا البحث!!

وأرجو أن لا تراهما بعد ذلك إلا أن يكون نقلًا.

ونحن في عصر الصناعات والتكنولوجيات الحديثة، ولكن الشاطبي رحمه الله كفانا مؤنة التفكير.

والقاعدة إنما وضعت للتفريع عليها، وإلحاق الأمثلة بها، ولكن المشكلة أن لا تجد للقاعدة إلا مثالًا واحدًا يدور معها حيثما دارت.

ومن خلال نظري للكتب التي تحدثت عن الاتباع والابتداع رأيت أن كثيرًا من المؤلفات لم تخلُ من هذا الإشكال؛ ولذلك فإنها لا تعرف في كلامها عن البدعة إلا حقًّا أو باطلًا؛ لأنها لم تفرق بين الظنيات والقطعيات، وأدنى تصفح للكتاب تعرف به وِجهة المؤلف، وتقريره، وما قال، وما سيقول!

وهذا سبب من الأسباب في تضخيم موضوع البدعة، وأسباب أخرى، منها:

١- جهل كثير من الناس بالأحاديث الصحيحة الواردة في هذا الباب، فيظن أن كثيرًا من الروايات الواردة صحيحة عن النبي ﷺ.

٢- غفلة بعض الناس عن مواطن البدعة، فتجده قد يحكم بالبدعة على أشياء؛ بناء على التعليل، والتعليل لا مدخل له في التبديع.

٣- تناقل الطوائف خلفًا عن سلف جملة من المسائل التي حكموا عليها بالبدعة، من غير معرفة لوجه البدعة فيها.

٤- إطلاق البدعة على كل مخالفة شرعية، وعدم التفريق بين الكبيرة والصغيرة، والكفرية وغير الكفرية، وهذا هو سبب الاضطراب عند أصحاب التبديع الذين لا يفرقون بين هذه وتلك.

٥- عـدم تقرير البدعة بشـكل صحيح مطرد، بل كل طائفة تقررهـا؛ لتبرر آراءها، وتبطل آراء خصومها.

٦- غـرام بعـض النـاس بالتبديع، فيفـرح بتضخيـم حجم البدعـة، والتهويل من شـأنها، والتحذير من أصحابها، ويلتقط كل شـاردة وواردة عن السـلف في البدعة، وكل خبر وأثـر في إقصاء المخالف، سـواء كان مبتدعًا أو غير مبتـدع، ويغض الطرف عن حجم البدعة الطبيعي، كلُّ هذا ليقاتل خصمه تحت غطاء (البدعة).

«لقد كان السلف ينفون البدع وينكرونها عند ورودها، ولم يكونوا يتتبعون ذلك لما يقع بتتبعـه مـن لفت النظر إليه، وما كانوا يُحذِّرون من صاحـب بدعة إلا حين يكون داعية، مع تفريقهم بين من خرج ببدعة عن الجماعة وبين من أخطأ في شيء مع بقائه في دائرة الجماعة.

أمانحن لم نكتف بإنكار المنكر الظاهر من ذلك، حتى صار فينا من يُنَقِّب متتبِّعًا لعثرات سادة الأمة وعلمائها وقادتها في بعض فروع المسائل الملحقة بالاعتقاد، على مقياس اتخذه ذلك المتتبع أو هذا لنفسه، من غير مراعاة للفصل بين أصحاب الأهواء وبين أئمة الدين، الذين كانوا ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فاستحل الجاهل تضليل ابن حزم، والعز بن عبدالسلام، والنووي، وابن حجر، وغيرهم من أئمة الإسلام، فقابله جاهل مثله فضلـل ابن تيميـة، وابن القيم، والصنعاني، والشـوكاني، وغيرهم من أئمة الإسـلام، وإنما هـؤلاء جميعًـا وإخوانهم أئمة الهدى والدين من السـالكين لمنهاج الجماعـة الأولين، وما من أحد إلا له وعليه إلا رسول الله ﷺ.

وذمَّ السـلفُ أصحـابَ البـدع حين عمدوا إلى ذكـر مثالب الصحابة؛ لمـا كان في ذلك من التعدي على حرماتهم، وكشف عوراتهم، وجحد فضائلهم ومناقبهم، ومن ثَمّ إسقاط إمامتهم، وهذا المعنى يوجد في أتباع الصحابة أيضًا من أئمة الدين؛ فإن الجرأة على مقاماتهم بتتبع مثالبهم إسقاط لقدرهم في أعين العامة وضعفاء العلم، ومن ثَمّ فلا يجد الناس من يقتدون به»[1].

(١) أضواء على حديث افتراق الأمة للجديع: (ص١٣٠-١٣١).

وحين يكون التبديع سلاحًا يتأبطه المبدِّعون كانت معرفة حدوده مطلبًا؛ ليكون التبديع في مكانه، وإلا كان افتراء على الله بغير علم.

لذا تحركت كوامن النفس لتحديد معالم الاتباع، يتقدمها سببان رئيسان:

١- تحديد معالم البدعة، وبيان حجمها الطبيعي في الشريعة الإسلامية، وهذا وإن كان مهمًّا فليس هو الأهم، وإنما الأهم هو الثاني.

٢- معالجة الداء الذي استشرى عند كثير من الناس في تضخيم حجم البدعة، هذا مع أنه ليس لها عندهم ضابط يحددها!!

فجاء هذا البحث بعنوان: **(مقدمات في علم الاتباع)**

والمضمون يُعرف من رسمه، والمسمى له نصيب من اسمه؛ لذا كان هذا العنوان.

وهذا لأمرين:

١- لأني أعتقد أن كثيرًا من مسائل هذا البحث تحتاج إلى بحث خاص، ودراسة مفردة.

٢- لأن الصراط المستقيم واحد، والسبل كثيرة، فتعيين الصراط المستقيم يعني أن غيره ليس بمستقيم، وتحديد معالم الاتباع يعني أن مجانبته ابتداع، والتركيز على المطلوب أولى من الضغط على المرهوب؛ لذا كان لفظ (الاتباع) أولى من لفظ (الابتداع).

وعلى لغة: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[الأنعام: ١٥٣]، فإن الحديث عن طريق الاتباع يتضمن بين طياته تحذيرًا من طائفتين، لا تقل إحداهما خطورة عن الأخرى:

أما الطائفة الأولى: فهم قوم اتخذوا دينهم هزوًا ولعبًا؛ وجعلوا الهوى إلهًا لهم من دون الله، فشَرَع الهوى لعبيده طرقًا في الدين لم يشرعها الله ورسوله، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء: ١١٥].

وأما الطائفة الثانية فهم قوم اتخذوا من البدعة فنًّا من فنون الهجاء، هي سلسلة مُفَرَّعَة من نقائض العصر الأموي، بين شعرائه الثلاثة[1]، فيجمع كل شاردة وواردة في البدعة؛ ويلتقط كل شاذة وفاذة مما حكم عليها العلماء بأنها بدعة.

وإذا كانت البدعة تطلق على الأحكام الاجتهادية -كما فعل الصحابة فالتابعون فمن بعدهم- فما الفرق بين الزندقة عن طريق تتبع الرخص، والزندقة عن طريق تتبع التشديد؟

لا أعلم إلا أن الزندقة الأولى وافقت مبدأ التيسير، وإن حادت عن الطريق، وأما الزندقة الثانية فإنها اتبعت منهج الغلو، وحادت عن الطريق.

فالأولى أهون منها بلا شك.

وإذا كان ابن تيمية رحمه الله يحكي عن قوم قالوا: «البدع مشتقة من الكفر»[2]، وعن آخرين قالوا: «البدع بريد الكفر»[3]، فإني أقول: التبديع بريد التكفير، وأقرب الناس إلى التبديع هم أقرب الناس إلى التكفير.

وبعض الناس قد يشتغل بالتبديع؛ ليراهن على سلفيته، وأنه بقية السلف الصالح!! فيشتغل بالتبديع على لغة: نحن أولياء السلف وأحباؤهم! وما هم بأوليائهم، ولا أحبائهم، إن أولياؤهم إلا المتقون، ولكن أكثرهم لا يعلمون.

والحقائق لا تُعرَف بالشعارات، وإنما تعرف بالدلائل والآيات، وإلا فإن الخوارج قد رفعوا المصحف أمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقالوا: لا حكم إلا لله، وما كانوا أولى من علي في ذلك.

---

(١) وهم: جرير والفرزدق والأخطل.
(٢) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥٩)، و(٧/ ٦٣٣)، و(١٢/ ١٩)، و(٢٧/ ١٧٢).
(٣) مجموع الفتاوى: (٥/ ٥٥٢).

والنبـي ﷺ قـال: «**كل بدعة ضلالـة**»[1] وقال: «**من أحدث في أمرنـا هذا ما ليس منه فهـو رد**»[2]، فـإذا كان التبديع - بناء على هـذا المفهوم - ليس من أمر النبي ﷺ فهو محدث، «**ومن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

والتبديع فيما شـأنه المصالح داخل تحت قوله ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**»؛ لأنه ليس عليه أمر النبي ﷺ.

والنبي ﷺ قد نهى عن البدعة تحذيرًا للأمة من الغلو في الدين، ومن الغلو في الدين أن نحجر على الناس ما لا تشتهيه أهواؤنا باسم البدعة.

وهـو حينـما ينهـى عن الابتـداع إنما يريد بذلك التيسـير عـلى الأمة، ولكـن بعضًا ممن تسـلحوا بالنهي عن الابتداع ينهون عنه للتشـديد على الأمة، فيدخلون في البدعة كل ما لا تشتهيه أذواقهم وأهواؤهم، ويا بعد ما بين المشرقين، وشتان ما بين اليزيدين.

والنبـي ﷺ أخـبر أن كل محدثة بدعـة، ليبين ويقرر أن ما خالف هديـه في العبادات أو العادات فهو ضلالة، لا ليعطي الضوء الأخضر للتبديع.

نعـم.. الأصل في العبادات التوقف، وكل محدثـة بدعة، وليس ثَمّ حرج على الحكم في أي مسألة تعبدية لم يرد بها دليل على أنها بدعة.

بـل هذا هـو الواجب على العلماء أن يبينوا للناس دينهـم، وأن يحذروهم من البدع، ما ظهر منها وما بطن.

ولا أتكلـم عن هذا، وإنـما أتكلم عن قوم جعلوا التبديع هجاءهـم الذي به يتميزون، ولغتهم التي بها يتكلمون، ولحنهم الذي به يعرفون، وسَيُسألون عما كانوا يفترون.

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٥٩٢).

(٢) رواه البخاري (٢/ ٩٥٩) ومسلم (٣/ ١٣٤٣).

وأخيرًا..

الذي ينظر في هذا البحث: إما أن يرضيه أو لا يرضيه.

والذي لا يرضيه هذا البحث إما أن يتكلم أو يسكت.

والذي يتكلم إما أن يبدي رأيه بالدلالة والبرهان أو يبديه باستطالة اللسان.

والذي يبدي رأيه بالدلالة والبرهان إما أن يكون أقوى في نظري من الدليل الذي تمسكت به أو لا.

فإن كان أقوى في نظري فإن اتبعته اتبعت الحق، وإلا فمن لم يتبع الحق بعد ظهوره فهو من أهل الأهواء.

وإن كان غير قوي في نظري فالمسألة اجتهادية، وليس اجتهاده بأولى من اجتهادي.

وأما الآخر صاحب اللسان العريض فذاك النظر في كلامه عناء، والشغل فيه مضيعة للوقت، والمسلم مأمور بحفظ وقته.

وقد قال ﷺ: «**ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم**»[1].

والإنسان إذا تكلم فإنما يعبر عن أخلاقه وقِيَمِه التي يحملها، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠].

هذا وإني لا أجد في نفسي حرجًا من تكرار بعض الموضوعات التي هي أساس إنشاء البحث بأماكن متفرقة وأساليب مختلفة، (وتنويع العبارة بوجوه الدلالات من أهم الأمور وأنفعها للعباد في مصالح المعاش والمعاد، والله أعلم)[2].

---

(١) رواه أبو داود والترمذي (٤/ ٦٦٤) وابن ماجة (٢/ ١٤٠٨)، قال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن الترمذي: (٢/ ٣٠٨).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (١/ ٣٦٨).

وقبل أن ندخل في الأبواب أحب أن أتقدم بتسلسل هرمي يفسِّر قوله ﷺ:

«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

obeikan.com

شرح التسلسل الهرمي

قوله ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**» هو بمعنى: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

والمقصود به الإحداث في الدين، وليس المقصود به الاقتصار على الإحداث في العبادات، فهو عام في العبادات والعادات، فمن أحدث في العادات كمن أحدث في العبادات.

والإحداث في العادات بتحويلها إلى مسائل توقيفية كالعبادات، خلافًا لمنهج النبي ﷺ.

والذي ينظر في قوله ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**» على أن المراد به تحريم الابتداع في العبادات، ولا ينظر فيه على أن المراد به تحليل الابتداع في العادات، هو كمن يقرأ قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[البقرة: ٢٧٥]، فيعتقد أن المراد تحريم الربا، وأن من أباحه فهو كافر، ويجهل أن المراد كذلك تحليل البيع، وأن من حرّمه فهو كافر.

وليس في هذين الحديثين دليل على أن الأصل في العبادات التوقف، وأن الأصل في العادات الإباحة، وإنما استدللنا على هاتين القاعدتين باستقراء سيرة النبي ﷺ، وسيرة أصحابه.

والنبي ﷺ يقول في هذين الحديثين: من خالف منهجنا في الدين سواء في العبادات أو العادات فمخالفته مردودة عليه.

وهنا ننظر إلى منهجه في العبادات، فنرى أنها جارية على التوقيف، ونرى منهجه في العادات فنرى أنها جارية على الإباحة.

ومثل هذا قوله ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»(١)، وقوله: «**لتأخذوا مناسككم**»(٢)، المقصود بهذين الحديثين الاقتداء به، وليس المقصود أن كل أفعاله وأقواله في الصلاة والحج واجبة.

---

(١) رواه البخاري (٥/ ٢٢٣٨).

(٢) رواه مسلم (٢/ ٩٤٣).

وباتفـاق العلماء أن الأصل في العبادات التوقـف، وأما العادات فالخلاف فيها نظري، وبعض العلماء يحكي الخلاف في ذلك، ويذكر أمثلة مبناها على قاعدة اجتماع الحاظر والمبيح، وليست هذه هي محل الكلام.

وانظر في هذا: القاعدة الأولى والثانية.

والبحث كله جاء لشرح معنى الإحداث في الدين.

obeikan.com